

بعد الانتخابات: حروب أمريكا في إيران أم السودان؟

15-8-2004

"إن الانتخابات ستقرر، رغما عن ذلك، أي بلد سيكون مرشحا لـ"تغيير نظامه السياسي". فإذا ما انتخب جون كيري فسيكون السودان هو المستهدف. وإذا ما أعيد انتخاب بوش فإن إيران سيكون البلد التالي في حروب الولايات المتحدة". بقلم عبدالرحمن الهرتازي

لا شك أن الرغبة الأمريكية في استهداف دولتي إيران والسودان تتعاظم بتزايد طموحات الإدارة الأمريكية في إعادة تشكيل خريطة المنطقة العربية وما حولها وفقاً للرؤيتين الأمريكية والإسرائيلية، وما يختم مصالحهما. لكن إذا ثبت وجود هذه الرغبة، فأين ستكون الضربة الأمريكية الممالية، بعد الفراغ من الانتخابات الرئاسية واختيار رئيس القوة الأوحده في إيران أم في السودان؟ البيع الذي يتجهز نوبيا:

حسب المتتبعين، تمثل إيران قطبا مهماً في منطقة الشرق الأوسط، ولأن اليمين المحافظ، الذي يسيطر على الإدارة الأمريكية، يرى أن هذا البلد (إيران) ليس فقط مجرد مصدر لتهديد المصالح الأمريكية في المنطقة ومصالح وأمن الحليف الاستراتيجي إسرائيل، وإنما يمثل نموذجاً ثقافياً مضاداً للحضارة الغربية، كما هي صورة أي بلد إسلامي محافظ في مخيلة مجموعة الصقور. غير أن الإدارة الأمريكية لا تملك حججاً قوية لاستهداف إيران، بزعم عدم ديمقراطية نظامها السياسي أو بالادعاء أن النظام الإسلامي الإيراني نموذج ثقافي مناهض للحضارة الغربية و"الحرية" في أمريكا، فالنظام الإيراني لا يرقى إلى المستوى الذي يمكن مقارنته بديمقراطية النظام العراقي المخلوع، ولا يمكن أن يرقى إلى درجة مقارنته بالنظام "الطالباني" "المتزمت". غير أن إيران النووية هي الحجة القابلة الآن للتصميم في الدعاية الأمريكية والإسرائيلية، كما شهدنا ذلك في الملف العراقي.. من ثم لا يستبعد المحللون أن هدف الولايات المتحدة الحقيقي من احتلالها للعراق لا يقف فقط عند حصولها على النفط العراقي وتكريس هيمنة "إسرائيل" في جزء من محيطها الإقليمي، وإنما تلك هي مرحلة من مراحل الاستفراء بالبيع الذي يتجهز نوبيا. وقد يقول قائل إنه من الصعب على أمريكا أن تقدم على مغامرة أخرى قد تكلفها مستقبلها السياسي، لكن، يتساءل السائل، هل ثبت يوماً أن الإدارة الأمريكية تراعي هذه الحسابات أمام جنون العظمة والهيمنة وحب التفرد بقيادة العالم، وأمام مطالب طفلها المدلل "إسرائيل".

المؤكد أن التهديد الأمريكي لإيران سوف يتصاعد في الشهور القليلة القادمة، كي توقف دعمها لحزب الله في لبنان ومنظمات المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وكي لا تحاول استغلال حالة الفراغ الأمني السائدة في العراق لتقوية نفوذها هناك، ثم لإعلان التوبة أمام أمريكا على الطريقة الليبية بالتخلي عن برامجها ونوابها في ما يتعلق بالتسلح النووي. كوردن براذر: الانتخابات ستقرر

لذلك لا نستغرب إذا وجدنا من الأمريكيين من يكشف الرؤية مرة تلو الأخرى عن خطط الحرب الأمريكية. فقد أفصح السيد كوردن براذر، وهو أمريكي من مجموعات مقاومة الحرب (Anti War Groups) في أوائل الشهر الجاري (أغسطس) في مقال له نشر على الموقع الإلكتروني للمجموعة (AntiWar.com)، أنه "الآن وبغض النظر عن من سيفوز في انتخابات الرئاسة الأمريكية في نوفمبر القادم سنبقى في العراق مهما كلفنا ذلك من الزمن والجهد لتحقيق النصر النهائي، أي "نصر" وكيف ما كان هذا النصر". ويضيف كوردن موضحاً بوضوح العدوان الأمريكي إلى الهدف القادم من بين اثنين: "إن الانتخابات ستقرر، رغما عن ذلك، أي بلد سيكون مرشحا لـ"تغيير نظامه السياسي". فإذا ما انتخب جون كيري فسيكون السودان هو المستهدف. وإذا ما أعيد انتخاب بوش فإن إيران سيكون البلد التالي في حروب الولايات المتحدة.

ووفقاً لرؤية السيد كوردن براذر التي لا تختلف كثيراً عن أكثر المتتبعين، فإن "سياسات الولايات المتحدة كانت دائماً من بين أهدافها استبدال الأنظمة "المجرمة" القائمة بأنظمة متملقة". لكن بنظر كوردن، فالذي يجعل نظاماً سياسياً نظاماً "مجرماً"، بالنسبة لطرف آخر غير اليمين (قد يكون أداة لتحقيق حملات وسياسات اليمين) هي "انتهاكات حقوق الإنسان" و"التصفيات العرقية" و"جرائم الإبادة"، أما بالنسبة "لمخبولي المحافظين الجدد، حسب تعبير كوردن، فمجرد التفكير في امتلاك الأسلحة النووية أو صنعها والحصول على صواريخ يمكن أن تصل إلى إسرائيل"، فذلك ما يجعل أي نظام سياسي نظاماً "مجرماً". وللتدليل على سياسات الإدارة الأمريكية واستراتيجيتها والأدوار التي تلعبها مختلف الأطراف داخلها لتصب الجهود جميعاً في هدف واحد يكون في النهاية هدفاً يخدم زعزعة استقرار الأنظمة والدول، مثل ما يخطط اليوم لإيران والسودان، يقول كوردن: "بتشجيع من مخبولي المحافظين، حاول كلنتون تغيير النظام السياسي في العراق، متهما مفتشي الأمم المتحدة بالسوء وعدم الكفاءة في الكشف عن الصواريخ و"أسلحة الدمار الشامل" التي تقول الاستخبارات الأمريكية إن صدام يمتلكها. وسائر اليسار المعتوه تلك الخرافة لأنهم يعلمون أن سبب كلنتون الحقيقي في ضرب العراق هو انتهاكات صدام لـ"حقوق الإنسان".

"لكن عندما جيء إلى العمل الفعلي لتغيير نظام صدام اكتشف مخبولي المحافظين الجدد ومعتوه اليسار أن التبرير الوحيد الذي يمكن أن يروج للرأي العام الأمريكي لغزو العراق هو التهديد الوشيك الذي يشكله صدام بالنسبة للأمن القومي، ولهذا أصر بوش على أن صدام يمكن أن يكون امتلاك أو سيمتلك الأسلحة النووية التي قد يمررها للإرهابيين الإسلاميين. وسائر مجلس الشيوخ هذا

القرار".

والآن يهياً الكونغرس، بالطريقة نفسها، التي بسطها كوردن، الأرضية (للعنوان) لبوش إزاء إيران كما فعل مع العراق. فالقرار الموازي "س 81" يتطابق والنتيجة التي توصلت إليها وزارة الخارجية الأمريكية في تقريرها السنوي عن كون إيران تواصل برنامجها لتطوير للأسلحة النووية". وهو التقرير الذي يدعو إيران إلى وقف فوري ودائم لجهودها في اتجاه امتلاك قدرات دورة الوقود النووي الحساسة، وبخاصة كل نشاطات تخصيب اليورانيوم، إضافة إلى نشاطات تتعلق باستيراد وتصنيع وتجريب الأجهزة ذات العلاقة، كما دعا إيران إلى الامتثال بالالتزامات الدولية وإلغاء قراراتها في ما يخص تصنيع وبناء أجهزة الطرد المركزي وبناء أي مفاعل نووي متوسط يستعمل لإنتاج مادة البلوتونيوم، ودعا تقرير الخارجية الأمريكية إيران إلى الوفاء بالتزاماتها وواجباتها القانونية لإعطاء مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الحق في بدء ولوج كامل وغير مقيد، والتعاون التام في التحقيق بشأن نشاطاتها النووية، والإبانة عن انفتاح وصدق بخصوص برنامجها النووي.

والكونغرس أيضاً، وفقاً لمقالة كوردن، هياً وبهياً الأرضية لجون كيري للتعامل مع السودان يمثل ما قام به كلينتون في البوسنة وكوسوفا. فالقرار الموازي "هـ 467" زعم أن الفصاعات المرتكبة في دارفور بالسودان ترقى إلى وصفها بالإبادة الجماعية، وبناء عليه ذكر المجموعة الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، بواجباتها القانونية، كما تؤكد وثيقة الأمم المتحدة لسنة 1948 التي تدعو إلى الحلولة دون ومعاقبة جرائم الإبادة، ونادى القرار على إدارة بوش لقيادة جهود دولية لمنع الإبادة في دارفور، كما حث القرار الإدارة ذاتها لمدراسة جدية لتدخل دولي أو حتى تدخل أحادي الجانب للتحول دون تواصل الإبادة.

وفوق ذلك، وحسب دراسة لمركز الدراسات الإستراتيجية في واشنطن عن السودان في يناير من السنة الجارية، يتبين جانب من الغايات الأمريكية الأخرى وراء التحرش بالسودان.

فالإدارة الأمريكية لا يفوتها أن تكرر مقولاتها حول مغزى حربها في أفغانستان والعراق من أن السودان يعتبر بلداً رئيساً في الحرب الأمريكية ضد الأنظمة الفاشلة والنزاعات المتصلة والإرهاب في القرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر. وتبعاً لما أقره مركز الدراسات الإستراتيجية فإنه إذا لم تتمكن الولايات المتحدة من اتخاذ الخطوات الكفيلة بمنع السودان من الانزلاق في إطار الدول الفاشلة، فإن عدم الاستقرار في الإقليم سوف يواصل تهديد المصالح الأمريكية.

وتدرك السودان تشابك أبعاد المؤامرة ضدها، ولذلك نجد وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان إسماعيل قد تجاوز خطاب التعميم لدى المسؤولين السودانيين في تحديد الأضرار التي تحرك خيوط تلك المؤامرة، إذ أشار بصريح العبارة في الأسبوع الماضي إلى إسرائيل واللوبي اليهودي الأمريكي، وصور بدقة أن "الضغط الذي تمارسه كل من لندن وواشنطن يشبه تماماً ما كانت الدولتان تفعلانه قبل الحرب على العراق".

وتتقاطع الاتهامات السودانية مع ملاحظات المراقبين والمحليلين للأحداث في دارفور السودان، فلم يصح خافياً على أحد أن بريطانيا وأمريكا تتحركان في ما يتعلق بالسودان بإيعاز من لوبي صهيوني قديم متجدد، يريد إخراج الأزمة في دارفور عن سياقها واتخاذها ذريعة للتدخل العسكري، غايته تقسيم السودان واحتلاله كما تم في العراق، ومن ثم استغلال خبراته الكبيرة، وإحكام السيطرة على موقعه الجغرافي المؤثر، وفسح المجال أمام النفوذ الإسرائيلي هناك. بل إن اللوبي اليهودي الأمريكي خرج من الخفاء إلى العلن، إذ ذكرت صحيفة "الرأي" السودانية في عددها الصادر بتاريخ 14 من شهر يوليو 2004 أن اجتماعاً عقده اتحاد المنظمات اليهودية الأمريكية العالمية في واشنطن دعا لتنظيم حملة للتبرع لأهل دارفور ومناصرتهم، وبأمر المركز اليهودي للإصلاحات الدينية كذلك إلى تنظيم مظاهرة احتجاجية ضخمة أمام السفارة السودانية في العاصمة الأمريكية بحجة التضامن مع الدارفوريين. كما قيل إن مجموعة "يهود منطقة واشنطن" ساهمت بتنظيم ورشة عمل دينية لتتخذ مواقف احتجاجية ضد ما وصفته بالعرف المستشري في غرب السودان، وعلق الحاخام "ديفيد سابرسنتين" على أحداث دارفور بقوله: "عندما ترتكب أعمال إبادة عرقية ينبغي على اليهود أن يكونوا في مقدمة المحتجين، لأننا سبق أن كنا ضحايا وشهوداً لمثل تلك الأعمال!! (ونسى هذا ما ينصب للفلسطينيين يومياً وطيلة ما يفوق 50 عاماً من المذابح).

النفوذ الصيني هناك:

إذن مهما كان من موضوع انتخاب هذا الرئيس الأمريكي أو ذاك في انتخابات الرئاسة الأمريكية في نوفمبر القادم، ستذهب الإدارة الأمريكية أحادياً للعمل على تغيير الأنظمة السياسية على الأقل في واحد من البلدان الإسلامية. لماذا ستذهب الولايات المتحدة في هذا الاتجاه أحادياً؟ "لأننا، يجينا السيد كوردن براذر، لن تتمكن من جعل مجلس الأمن يرخص عملنا لتغيير الأنظمة السياسية، بسبب موقف الصينيين المزعج". ففي إيران وقعت في وقت قريب الشركة الصينية "زههاي زهانرونغ كوربوريشن" اتفاقية بعيدة الأمد مع النظام الإيراني الحالي لشراء ما قيمته 20 بليون دولار من الغاز الطبيعي. واستوردت الشركة أيضاً 12,4 بليون طن من النفط الإيراني الخام السنة الماضية وينتظر أن ينهي الطرفان صفقات في القريب لتطوير ثلاثة حقول نفط إيرانية. وفيما يخص السودان، فهو كذلك بلد غني بالنفط، وصاحب الامتياز فيه (في ما يتعلق بنسبة الرخص المتعلقة بتطوير مجال النفط مع النظام السوداني هي الصين أيضاً). لذلك من الواضح والبدهي أن الصين ستعمل حق الفيتو ضد أي قرار من مجلس الأمن يدعو لتغيير النظام في السودان وإيران.

وبالإضافة إلى توضيحات كوردن براذر بخصوص الدول المستهدفة بعد العدوان على العراق، لا يمكن أن نتجاوز ما كتبه الشاعر والكاتب والباحث الأمريكي مارك غافني في مقالة مطولة في أغسطس من العام الماضي، وما زالت تحتل رأس وواجهة الصفحة الأولى لإحدى المواقع الأمريكية المعارضة للسياسات الأمريكية، وعنوان تلك المقالة وضعه صاحبه بالخط العريض مستفهماً: هل ستكون إيران الهدف التالي (في حروب الولايات المتحدة)؟. وقال مارك غافني إنه "من الممكن، بل إن لم نقل من المرجح، أن الولايات المتحدة بتعاون مع إسرائيل، ستطلق هجوماً وقائياً" وتدمر مفاعل بوشهر قبل بدء العمل به". وأوضح غافني: "مثل هذا الهجوم سيكون مصيرياً بالنسبة للمنطقة وللعالم". بل إن غافني تنبأ بأن هذا العدوان إن حصل، فـ"سيسبب حرباً شرق أوسطية أخرى، ربما ستجر إلى مواجهة مع روسيا يصعب التكهّن بنتائجها". بل إن الحرب أيضاً، كما يقول غافني، مع إيران "ستتسبب في انهيار اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى سباق جديد نحو التسليح، ويغرق العالم في فوضى نووية... وسيجر العالم إلى حافة هاوية نووية".